Innovation Mechanisms and Social Policies in Iraq social study in the city of Baghdad

Mais Mohammed Kadhum, PHD
Ministry of Higher Education and Scientific Research / Psychological Research Center
mais.m@coeduw.uobaghdad.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i141.1817

Abstract:

Since most of the crises and challenges that Iraqi society is going through are complex and thorny that are difficult to control by traditional methods, the Iraqi social policies must strive towards keeping pace with innovative programs and policies that take upon themselves to improve the quality of life by offering new solutions and mechanisms based on the standards of modernity and improvement to be More useful in the form of a product, project, program or platform, and to achieve this, the research was divided into two theoretical and field sides, and the research adopted the social research method in the sampling method by building a scale consisting of (19) paragraphs and with four-way answer alternatives (totally agree, agree, no). Agree, never agree) as it was applied to a sample of (100) respondents from academics specializing in sociology. The research reached several conclusions, the most important of which are:

1- Reducing the gap between social and economic policies can result in new opportunities for social innovation.

2- Most of the Iraqi social policies did not provide innovative mechanisms that support the work of social safety nets, programs for youth, women, children, the elderly and vulnerable groups in order to improve their existing conditions.

Keywords: innovation, social policy.

آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق
دراسة اجتماعية في مدينة بغداد

مدرس دكتور ميس محمد كاظم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز البحوث النفسية

(مُلَخَّصُ البَحث)

لقد كانت أغلب الأزمات والتحديات التي يمر بها المجتمع العراقي مركبة وشائكة يصعب السيطرة عليها بالطرق التقليدية وهذا الأمر دفع السياسات الاجتماعية العراقية إلى السعي جاهدة نحو مواكبة البرامج والسياسات المبتكرة والتي تأخذ على عاتقها تحسين جودة الحياة عن طريق طرح حلول وآليات جديدة تقوم على وفق معياري الحداثة و التحسين لتكون أكثر فائدة على هيئة منتج او مشروع او برنامج او منصة ، ولتحقيق ذلك قسم البحث على جانبين نظري وميداني ، واعتمد منهج البحث الاجتماعي بطريقة العينة عن طريق بناء مقياس مكون من (١٩) فقرة وببدائل إجابة رباعية (أتفق تماما، اتفق، لا اتفق، لا اتفق مطلقا)، إذ طبق على عينة قوامها (١٠٠) مبحوث من الأكاديميين المتخصصين في علم الاجتماع. وتوصل البحث إلى استنتاجات عدة أهمها :

١- إن تقليص الفجوة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية قد ينتج عنها فرص جديدة للابتكار الاجتماعي.

٢- إن أغلب السياسات الاجتماعية العراقية لم تقدم آليات مبتكرة تدعم عمل شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الشباب والنساء والطفولة والمسنين والفئات الهشة بهدف تحسين أوضاعهم القائمة .

الكلمات المفتاحية : آليات الابتكار ،الابتكار الاجتماعي ، السياسة الاجتماعية .

المقدمـــــــة

إن تعاظم حجم التحديات والأزمات في المجتمع العراقي مع زيادة حجم السكان، ولد الكثير من المشكلات التي يصعب السيطرة عليها وايجاد الحلول المناسبة لها، ولاسيما مع وجود بعض السياسات الاجتماعية غير القادرة على أثبات كفاءتها وادراتها بطريقة سليمة من أجل التصدي للعديد من الصعوبات نتيجة ضعف وهشاشة البنى المؤسسية ،الأمر الذي نجم عنه تفاقم كبير في حجم التحديات الذي كان أبرز تجلياتها الاختلالات التي أصابت الجانب الاجتماعي.

في ظل التوجه العالمي نحو تعزيز آليات الابتكار الاجتماعي المناصر للفئات الفقيرة والمستضعفة بقي العراق بعيداً عن مثل هكذا توجهات على الرغم من حاجته الماسة لذلك ولاسيما مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والفئات الهشة والاقصاء والتهميش ، مع أننا لا ننكر وجود مبادرات وطنية تسعى بشكل أو بآخر إلى الأخذ بيد هذه الفئات إلا أن حجم المبادرات لا يتناسب مع متطلبات الواقع الراهن .

إن طبيعة الظروف الحالية تتطلب من الجهات ذات العلاقة والجهات الساندة المتمثلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني بتعزيز آليات الابتكار الاجتماعي الذي يأخذ على عاتقة تحويل هذه التحديات إلى فرص جديدة للابتكار تستجيب لاحتياجات المجتمع وتعنى بجميع افراده ابتداء من الطفولة إلى الشيخوخة من خلال جعل الأفراد مستفيدين ومشاركين في العملية الانتاجية.

وانطلاقاً من هذا التصور فان هذا البحث يسعى إلى محاولة التعرف إلى واقع السياسات الاجتماعية في العراق و خيارات الاستجابة للتحديات المجتمعية ، مع التركيز على أهمية الابتكار في رسم السياسات الاجتماعية العراقية وتوضيح العلاقة بين آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية.

لقد قسم البحث على جانبين نظري وميداني، ضم الجانب النظري: أولاً : الاطار العام للبحث، وقد تضمن مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، ثانياً : المفاهيم والمصطلحات وقد تحددت بمفهومي الابتكار والسياسة الاجتماعية، ثالثاً : النظرية المفسرة للبحث ، رابعاً : آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق وتوضيح أهمية الابتكار في رسم السياسات الاجتماعية العراقية من خلال التركيز على العلاقة بين العلم والابتكار وأهمية الحاجة إلى الابتكار، وعلاقة الابتكار بالتنمية، فضلاً عن عرض واقع حال خيارات الاستجابة في السياسات الاجتماعية العراقية.

أما الجانب الميداني : فقد تضمن إجراءات الدراسة العلمية والمنهجية (نوع البحث، ومنهج البحث، ومجتمع البحث والعينة الإحصائية، وسائل جمع البيانات)، كما جرى عرض بيانات البحث و تحليلها، وتضمن ذلك البيانات الاساسية و بيانات مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعي في العراق. في حين تحددت المحاور الاخيرة بعرض استنتاجات البحث وتوصياته .

أولاً:الإطار العام للبحث

١- مشكلة البحث

عانى المجتمع العراقي وعلى مر الحقب التاريخية من التحديات والأزمات الاجتماعية التي خلفتها ظروف الحصار والإرهاب والحروب والصراعات التي القت بظلالها على

البنى المؤسسية في المجتمع ، وعلى الرغم من ذلك فان مؤشرات الوضع الحالي تشير إلى ضعف أداء السياسية الاجتماعية في العراق وعدم احتوائها على الكثير من التحديات التي تعصف بالمجتمع العراقي ولاسيما مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتهميش والاقصاء، وفي ظل التوجه العالمي والاقليمي نحو تعزيز آليات الابتكار والابداع في رسم السياسات العامة بوجه عام والسياسات الاجتماعية بوجه خاص التي تساند وتنصف الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة ظهرت الحاجة إلى تبني هذا النهج الذي يقوم على أساس تعزيز التكامل بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية من أجل النهوض بالواقع الحالي عن طريق ابتكار طرق جديدة تسعى بشكل أو بآخر إلى اشباع حاجات الأفراد وجعلهم مشاركين في عملية الانتاج والاستثمار ، ولاسيما مع وجود بعض السياسات التقليدية الضعيفة والارتجالية غير المدروسة التي لا تتناسب مع حجم الصدمات والمخاطر العالمية والمحلية التي تعصف بالمجتمع العراقي . وانطلاقاً من هذا التصور، فان مشكلة هذا البحث تتمحور بشأن الاستفهامات الآتية :

- ما المقصود بالابتكار ؟ وما مضامين الابتكار الاجتماعي ؟
- ماذا قدمت السياسات الاجتماعية العراقية لفئات المجتمع المختلفة في ظل التحديات الراهنة؟
- ما أهمية الابتكار في رسم السياسة الاجتماعية في العراق الراهن ؟
- مامدى استجابة السياسات الاجتماعية في العراق لآليات الابتكار الاجتماعي من أجل النهوض بالواقع الراهن؟

٢- أهمية البحث

تتجلى أهمية هذه البحث بأهمية آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في عصرنا الحاضر ومدى حاجة العراق لمثل هذه الآليات التي تختص بجميع أفراد المجتمع وعلى مختلف الفئات، فهي لا تقتصر على فرد من دون آخر، وبهذا فهي تتصف بالشمول، كما يمكن أن تقدم للمجتمع تصورات مختلفة عن أهمية تعزيز هذه الآليات، كما تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يولي اهتماماً بارزآ بالعملية التنظيمية و التخطيطية التي تسير على وفقها السياسات العامة بوجه عام والسياسة الاجتماعية بوجه خاص ، ومدى انعكاس ذلك على البناء المجتمعي.

٣- أهداف البحث يهدف هذا البحث إلى الآتي:.

١. التعرف إلى واقع السياسات الاجتماعية في العراق .
٢. تحليل خيارات الاستجابة في السياسات الاجتماعية العراقية .
٣. توضيح أهمية الابتكار برسم السياسات الاجتماعية في العراق .

٤. توضيح العلاقة بين آليات الابتكار و السياسات الاجتماعية في العراق .

ثانياً : مفاهيم البحث

١- الابتكار :

يعرف الابتكار بأنه مدخل للتجديد في أي مجال، وهذا بهذا الوصف يمثل نقطة الانطلاق نحو التجديد ومن ثم التغير نحو الافضل الذي تسعى إليه كل مؤسسة، أي إن الابتكار وسيلة لإيجاد حلول جديدة للتحديات التي يواجهها المجتمع (النجار، ١٩٩٨) ، ولقد عرف البنك الدولي الابتكار الشامل للجميع بأنه :(اي ابتكار يساعد على توسيع نطاق امكانية الحصول بثمن معقول على نواتج و خدمات ذات جودة تتيح فرص كسب العيش امام السكان الاكثر فقراً و حرماناً و المستبعدين و تزيد منها ، و يبدو ان فكرة الابتكار الشامل للجميع تتقاسم بعض الخصائص مع مفهوم التكنولوجيا الملائمة ، اذ كان التقدم التكنولوجي موجها بدرجة كبيرة الى تلبية احتياجات فئات السكان الاعلى دخلاً و صمم لكي يعمل في البلدان المتقدمة ، وكان معنى ذلك انه لم يكن ملائماً للبلدان ذات الدخل المنخفض، وهذا يعني ان القيام بالابتكار الشامل لا يقتصر بالضرورة على الابتكار ذي المواصفات التقنية الاعلى مستوى، اذ يمكن لهذه العملية ان تبحث في كيفية اجراء تحسينات في مدى ملائمة وكفاية المنتجات والخدمات، وهذا الامر يتطلب نوع من الابتكار على مستوى تسلسل العمل ونظم التنفيذ والابتكارات المتعلقة بأساليب اداء العمل لأجل خفض التكاليف و زيادة الوصول الى هذه الخدمات (التنمية، ٢٠١٤) .

أما الابتكار الاجتماعي فقد عرف بأنه :مرحلة تطور و تقديم حلول فعالة و مناسبة للأمور الاجتماعية الصعبة و التي غالباً ما تكون منهجية لدعم التقدم الاجتماعي، والابتكار الاجتماعي ليس امتيازاً لأي شكل تنظيمي او هيكل قانوني ، إذ غالبا ما تتطلب الحلول تعاوناً نشطاً من الجهات الحكومية و غير الحكومية لغرض تحقيق عالم أكثر عدلاً ومساواة (العتوم، ٢٠٢١) .

إن الابتكارات الاجتماعية ممارسات اجتماعية جديدة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية بطريقة أفضل من الحلول الموجودة ، على سبيل المثال مثل تلك الناتجة عن ظروف العمل أو التعليم أو تنمية المجتمع أو الصحة ، فالابتكار الاجتماعي يتضمن المعايير العامة بشأن الأهداف الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي بين الجهات الفاعلة و النواتج الاجتماعية و الابتكار ، لذا ينبغي أن يكون الابتكار جديداً على الاقل للمستفيدين الذين يستهدفهم (ويكوبيديا، ٢٠٢١).

٢- السياسة الاجتماعية :

تُعد السياسة الاجتماعية محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى ايديولوجية المجتمع، وتسعى إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية الطويلة الامد ، وتدخل السياسات الاجتماعية في ضمن الجهود الاصلاحية في مواجهة المشكلات الاجتماعية بفعل البرامج التي توجه لحلها، وتسعى إلى الارتقاء بنوعية الحياة في أي مجتمع . (الاسكوا، ٢٠٠٨) .

كما تعرف السياسة الاجتماعية بأنها أداة تعتمدها الحكومات لتنظيم و اكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية، كما أنها تمثل الخدمات الاجتماعية مثل التعليم و الصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي، ولهذا تهتم السياسة الاجتماعية باعادة التوزيع و الحماية والعدالة الاجتماعية من خلال اشراك الشعب في مركز صنع السياسات و ليست عن طريق تقديم الرفاهية المتبقية ، فضلاً عن طريق توجيه حاجاتهم و أصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار و التماسك الاجتماعي . (اورتيز، ٢٠٠٧) .

ووفقاً لهذا المنظور تُعد السياسة الاجتماعية مجموعة القرارات الصادرة من السلطات العامة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية ، و توضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية و الاتجاهات الملزمة و أسلوب العمل و أهدافه في حدود ايدلوجية المجتمع ، و يجري تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو اكثر تحوي عدداً من البرامج و مجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة ، لذا ينظر في الاونة الاخيرة للسياسة الاجتماعية على أنها شتى البرامج و الخدمات التي تقدم في المجالات المختلفة التعليمية والصحية و الثقافية سواء المقدمة للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات التي هي في ظروف صعبة أو تلك المقدمة عموما لأفراد المجتمع كافة بصرف النظر عن ظروفهم و أوضاعهم المجتمعية ، بوصفها نوعاً من مسؤولية الدولة اتجاه أفرادها (ناجي، ٢٠١٢) .

ثالثا :.النظرية المفسرة لموضوع البحث:

إن السعي نحو آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق يهدف بدرجة كبيرة إلى احتواء الكثير من التحديات الاجتماعية لايجاد حالة من التوزان داخل النسق الاجتماعي على وفق السياسات العامة النابعة من ايدلوجية المجتمع ، وفكرة التوازن هذه كان قد أشار إليها العالم " **روبرت ميرتون R. merton** " الذي أكد أن التوازن يتحقق بقدرة الانساق على الالتزام بالوظائف المسندة إليها ، ولهذا تتحد المساهمات أو النتائج إلى تكيف أو توافق نسقآ معينآ ، ولقد سبق للعالم تالكوت بارسونز وقبله دوركهايم أن أكدا أن الاتفاق على قيم مشتركة بين الناس هو الذي يوافر للمؤسسات الاجتماعية بيئة عملها ، غير أن ميرتون ادخل تعديلين مهمين هما :

-إن الوظيفة قد تكون كامنة وليست ظاهرة بالضرورة .

إن الوظيفة قد تكون معوقة وليست ذات أثر ايجابي بالضرورة موازنة مع الوظائف الظاهرة التي يلحظها الناس ، وعلى ذلك يرى ميرتون أن هناك ضرورة للاهتمام بموضوع البواعث و الدوافع الكامنة وراء سلوك معين ، قفد يختلف السلوك من مجتمع إلى آخر على الرغم من أن السلوك نفسة يحقق الوظيفة نفسها في المجتمعات كلها ، لأن البواعث قد تتشابه و لكن الوظائف الكامنة لهذا السلوك تختلف بدرجات معينة . (حمزة، ٢٠١٥) .

لقد أكد ميرتون أن أجزاء النظام إذا فشلت في تحقيق أهدافها نجم عن ذلك ما يسمى **بالخلل الوظيفي**، اذ يعتقد ميرتون أن النظم الاجتماعية بنجم عنها أحيانا بعض الأضرار بفعل الخلل الوظيفي، ولهذا قد تظهر بعض النتائج السلبية التي تترجم حالة الفشل في تحقيق رفاهية المجتمع، والسبب في كل ذلك هو أن هذه النظم تقلل من تكيف النسق أو توافقه وتجعله في حالة من عدم التوازن (لطفي، ١٩٩٨).

لقد قدم ميرتون إسهاماً متميزاً في نظرية التنظيم ، إذ استحدث ثلاثة مفاهيم أو أدوات تحليلية هي : الوظائف الكامنة وغير المتوقعة في مقابل الوظائف الظاهرة ، و المعوقات الوظيفية في مقابل الوظيفية ، وأخيراً البدائل الوظيفية ، مؤكداً أن المجتمع يُعد قادراً على العمل بحكم شكل التنظيم الذي يتخذه، ولهذا يؤكد ميرتون ضرورة وجود ضبط تمارسه المستويات الرئاسية العليا في التنظيم، وهذا ينعكس على ثبات السلوك داخل التنظيم ، كما أن هذا الثبات يشير في الوقت نفسه إلى الجمود وانعدام المرونة وما يرتبط بذلك من تحول الوسائل إلى غايات، وهذا يعني بطبيعة الحال تحديد المسؤولية والاختصاص، لكن أخطر ما قدمه ميرتون هو اكتشافه للجوانب غير الرشيدة للسلوك التنظيمي، فقد اوضح ان العناصر البنائية في التنظيم قد تكون لها نتائج غير وظيفية الامر الذي يعيق تحقيق الاهداف التي يسعى اليها، من هنا نلحظ أن ميرتون استند إلى ثلاثة نقاط أساسية في فكرته عن التوازن والخلل الوظيفي وهي جمود السلوك، وصعوبة التكيف مع مهام الوظيفة، والصراع الذي يمكن أن ينشأ بين أعضاء التنظيم، وهي نقاط تفرض بطبيعتها درجة معينة من الضبط و الموازنة. (الحسيني، ١٩٧٥) .

وانطلاقاً من هذا التصور فان بمقدور السياسة الاجتماعية في العراق تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة عن طريق آليات الابتكار الاجتماعي لتنظيم الجهود والنشاطات في مجموعة من البرامج والخطط الفعالة التي تسعى تحقيق التكامل بين السياسات المجتمعية المختلفة من أجل تجاوز بعض الاختلالات الوظيفية التي قد تنشأ بفعل الصدمات والمتغيرات والتحديات التي تواجه البناء الاجتماعي، وهذا الأمر لن يتحقق إلا من خلال

التعرف إلى العوامل المعوقة لوظيفة النسق ، والبحث في الخيارات والبدائل المناسبة التي من شأنها إعادة التوزان إلى الانساق الفرعية للقيام بوظائفها المختلفة .

رابعا :. آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق

١- أهمية الابتكار في رسم السياسات الاجتماعية العراقية

تسعى السياسات الاجتماعية في العراق بشكل أو بآخر إلى تخفيف حجم التحديات التي تعصف بفئات المجتمع المختلفة من خلال آليات وبرامج عدة معتمدة من الجهات ذات العلاقة ، إلا أن هذه الاليات تبقى في بعض الاحيان عاجزة وغير كافية أمام الكثير من الازمات الاجتماعية التي يصعب السيطرة عليها في بعض الاحيان .

إن أعداد السياسات الاجتماعية الجيدة يتطلب قدراً كبيراً من الفهم الواقعي لأولويات احتياجات السكان من وجهات نظر مختلفة ، ولاسيما أن أهداف السياسة الاجتماعية تتمحور حول تعزيز الحياة الكريمة لجميع المواطنين و بناء رأس مال بشري و تعزيز التماسك الاجتماعي ، لذا لابد من تحديد احتياجات و مخاطر السكان فضلاً عن اليات سوق العمل و مصادر النزاع من أجل تحديد الأهداف ذات الاولوية للتنمية الاجتماعية (اورتيز، ٢٠٠٧) .

لماذا الابتكار؟

شكلت التحديات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة ومشكلات الصحة و التعليم معوقاً أساسياً في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات الفاعلة ، وبعد لجوء الافراد الذي يرغبون بالتصدي لها إلى نماذج تقليدية غير ربحية بوصفها وسيلة يجري عن طريقها توجيه طاقاتهم بالاعتماد على الدعم الحكومي ، أصبحت هذه التحديات اليوم بمثابة فرص للابتكار، وبرز الابتكار الاجتماعي بمثابة استجابة لتزايد تلك التحديات و التصدي لها و السعي نحو توليد حلول لها تركز على الفاعلية و الكفاءة و الاستدامة و بناء قيمة للمجتمع كله، وليس لفئة محدودة أو مجموعة أفراد فقط ، فعملية الابتكار الاجتماعي لا تكتفي بتقديم أنواع جديدة من الانتاج أو الاستثمار وإنما تسعى إلى تلبية احتياجات جديدة لا يوفرها السوق، بما في ذلك ابتكار طرائق جديدة لإعطاء الناس مكاناً و دوراً مهماً في عملية الانتاج، فالابتكار الاجتماعي نظام متغير يسعى إلى تغيير المفاهيم و السلوكيات والهياكل السابقة لظهور تحديات بشكل مستدام ، و إن الابتكار يشمل كل من العملية والانتاج على وفق معياري الحداثة و التحسين . (هواري، ٢٠١٨).

ومن المعلوم أن العراق اليوم يواجه الكثير من التحديات والازمات مثل الازمات الصحية والتغير المناخي الاضطرابات السياسية والاجتماعية واختلال التركيبة السكانية ،

الأمر الذي يتطلب السعي للبحث عن حلول جديدة على هيئة منتجات وخدمات ونماذج وأسواق وعمليات تستجيب لاحتياجات المجتمع استجابة اكثر فاعلية مقارنة بالحلول المتوافرة، وتؤدي إلى بزوغ قدرات وعلاقات جديدة او تحسينها واستخدام أفضل للاصول والموارد التي من الممكن أن تعزز المسار التنموي ، ولقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية انه من المرجح أن يتناول الابتكار الاجتماعي جوانب وأهداف التنمية المستدامة التي تعزز الاندماج المساواة ولاسيما في مجالات التعليم والصحة ، وتعمل على الحد من الفقر مع التركيز بصورة واضحة على معالجة الاحتياجات البشرية غير الملباة من خلال ممارسات اجتماعية جديدة (المتحدة، ٢٠١٣) ومؤسسات قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة .

العلم والابتكار: إن ادراج الأهداف الاجتماعية في ضمن سياسات العلم و التكنولوجيا و الابتكار يتطلب النظر إلى خصائص الفقراء من ذوي الدخل المحدود أو حتى الأفراد من ذوي الفئات الاخرى ، والنظر في مسألة كيف يعيشون و ماذا يحتاجون من أجل تحسين سبل عيشهم ، و إن تعزيز روابط الابتكار الشامل للجميع مع باقي نظم الابتكار الوطني يتطلب ايجاد حوافز مناسبة و استحداث مؤسسات تحفز مشاركة القطاع الخاص في ايجاد الابتكار و تلبي احتياجات الناس الذين يعيشون في حالة فقر ، ومن الواضح أن أهم العوامل التي ينبغي النظر فيها عند رسم هكذا سياسات هي خصائص أسواق ذوي الدخل المحدود، وتصميم أدوات السياسة و تعزيز جانب التعاون من أجل بلوغ الأهداف (والتنمية، ٢٠١٤) .

الحاجة للابتكار إن هدف الابتكار الاجتماعي هو احداث تغيرات اجتماعية ، إلا أن كيفية إجراء هذا التغيير لا تقل أهمية عن التغيير الذي نريد احداثة ، ولما كانت السياسة الاجتماعية تعني مجموعة من القرارات الصادرة من السلطات العامة في المجتمع لتحقيق أهداف اجتماعية ، والتي توضح مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه ، فهذا يعني أن هناك حاجة لرسم خطط وبرامج هادفة لتنفيذ هذه السياسة عن طريق مجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة و المتكاملة ، وهذا يعني بالضرورة تبني السياسة الاجتماعية لمجموعة من الابتكارات عن طريق حزمة من الإصلاحات التي تهتم بجدية التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع العراقي . (كمال، ٢٠١٤).

إن الابتكار برسم السياسة الاجتماعية في العراق بحاجة ماسة إلى عملية التكامل بين السياسة الاقتصادية و السياسة الاجتماعية و في آلية دعم الواحدة للأخرى ، إذ ينبغي أن

تستند التدابير الرامية إلى سد الفجوة بين السياسة الاقتصادية و الاجتماعية إلى سياسة عامة تستطيع أن تحقق المهام الاتية: (والاجتماعي، ٢٠٠٢):

١-تهيئة بيئة مناسبة لحدوث تفاعل يتسم بالكفاءة و الفاعلية بين القطاع الخاص و العام و للعمل المنتج عن طريق بناء مؤسسات ملائمة و جيدة الأداء ، وهو ما ييسر بدوره مهمة التنظيم الاقتصادي و يزيد من امكانيات استعمال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل .

٢- الوصول إلى مستوى جيد من الاستثمار الاجتماعي في مجالات التعليم ، الصحة ، الإسكان، الخدمات ، لتعزيز الاهتمام بنوعية رأس المال البشري وجعله عاملاً منتجاً بالتأكيد.

٣-تحقيق مستويات كافية من الحماية الاجتماعية من الأخطار أو أشكال الحرمان التي تعد غير مقبولة في مجتمع ما.

الابتكار والتنمية : إن تصميم و تنفيذ أدوات الابتكار يعزز العملية التنموية بوصفها عملية اقتصادية اجتماعية شاملة وليس فقط بوصفها نمواً اقتصادياً صرفاً ، اذ يركز الابتكار على أمكانية الحصول على السلع والخدمات الاساسية وتعزيز التمكين الاقتصادي عن طريق الجهود المتعلقة بانشاء المعرفة واكتسابها وتكييفها واستيعابها ونشرها والموجه بصورة مباشرة الى تلبية احتياجات السكان المستبعدين ، لذا على الشركات أن تفهم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش ويعمل في ظلها أصحاب الدخل المحدود ، وهكذا قد تقوم هذه الشركات بتصميم منتجات وخدمات تكون معقولة الثمن ويمكن الحصول عليها (التنمية، ٢٠١٤) بيسر وسهولة .

ولو سلطنا الضوء قليلاً على السياسة الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال الأعوام السابقة لوجدناها تواجه جملة من التحديات الرئيسة منها : ازدياد مستويات انعدام المساواة التي تهدم التماسك الاجتماعي و التنمية البشرية للمجتمع، والضائقة المالية التي تواجه الدولة مع تراجع وضعها الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى تقليص الانفاق الاجتماعي العام ، في حين ينبغي أن تكون المستويات المستهدفة للأنفاق العام على الخدمات الاجتماعية مرتبطة بأهداف انمائية متفق عليها دولياً ، ولكن على مايبدو فإن قوة النفوذ الذي تمارسة الشركات العابرة للقارات على السياسات المحلية و الوطنية شكل تحدياً كبيراً أعاق عمل هذه السياسات ، فضلاً عن اختلال البناء الاجتماعي بفعل الصراعات المسلحة التي زعزعت الأوضاع الاجتماعية (والاجتماعي، ٢٠٠٢) والامنية في العراق.

إن تحقيق الأهداف الاجتماعية ينبع من الإدارة الصحيحة والقادرة على تصحيح أولويات السياسات ، فالسياسات يجب أن يكون محورها الإنسان وأن تسعى إلى توسيع الفرص وتأمين الحماية من الانتكاسات ، ولوضع السياسات والأولويات الصحيحة لابد من أن تكون عملية صنع السياسات صحيحة ايضاً ، فالمؤسسات الحاكمة والسياسات ترتبط ارتباطاً عميقاً لا ينفصل ،إذ لا يمكن أن ينجح أي منهما من دون الآخر (الانمائي، ٢٠١٣) .

ولما كان الهدف من الابتكارات هو معالجة التحديات المجتمعية لايجاد قيمة اجتماعية جديدة فهي تسعى بشكل أو بآخر الى المبادرات (منتج ، منصة او مشروع ، عملية ، برنامج) تتحدى وتساهم بمرور الوقت في تغيير الإجراءات الروتينية والموارد أو معتقدات النظام الاجتماعي ، ولاسيما نحن نعيش في ظل أنظمة مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والنقل ، يجري استبعاد بعض الفئات منها مثل الفقراء والمشردين والعاطلين عن العمل والفئات المهمشة ، كل هذه التحديات تتطلب ايجاد نظم جديدة تأخذ على عاتقها تقليل ضعف الناس والبيئة والنظام)الغريري(2020 , .

إن طبيعة تحديات الواقع الاجتماعي في العراق تفرض علينا وبقوة اعادة النظر بالكثير من البرامج والسياسات الاجتماعية التي لم تعد بالنفع للفئات المستهدفة ، الأمر الذي يحتم علينا البحث عن ابتكار مبادرات اجتماعية جديدة تدعم النظم والسياسات وتقلل حجم الضغوطات والتحديات التي ترافق فئات المجتمع المختلفة ، وبهذا نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى فهم كيفية أحداث تغيير حقيقي ودائم يدعم فئات المجتمع (الأطفال، الشباب، المسنين) من خلال تسخير قدراتهم وجعلهم فاعلين ومستفيدين في الوقت نفسه ، وكذلك قادرين على مواجهة التحديات والأزمات.

٢-خيارات الاستجابة في السياسات الاجتماعية العراقية :

تُعد السياسة الاجتماعية جزءا من الوظيفة الأولية للدولة ، وهي أكثر من مجموعة محددة من شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات لتغطية قصور السوق ، ولاسيما أن باستطاعة هذه السياسات المصممة والمنفذة بشكل جيد توفير قوة للبلدان ورعاية الوظيفة والتنمية والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي والتغلب على الصراع ، علما بأنها تشكل جزءاً أساسياً لأي استراتيجية إنمائية وطنية، بهدف تحقيق النمو والنتائج الاجتماعية العادلة عن طريق تبني السياسات الإنمائية العادلة، الأمر الذي يتطلب فهماً واضحاً لاحتياجات الأفراد من وجهات نظر مختلفة. (المتحدة، الاستراتيجيات الانمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات ، ٢٠٠٧) .

من المعلوم أن ركيزة التنمية الاجتماعية تشمل سلسلة واسعة من الجهات المعنية تمتد من مراحل الطفولة حتى الشيخوخة ، وهي تغطي مسؤولية الحكومة تجاه مواطنيها ومسؤولية المواطنين اتجاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ، لذا ينبغي أن تسهم السياسة الاجتماعية في مساعدة الأفراد على التعامل مع متطلبات الحياة اليومية وإشباع حاجاتهم، فضلاً عن اتخاذ الحكومة تدابير فعالة لتعزيز قيم التكامل والتسامح، في الوقت الذي يزداد فيه السكان عدداً وتنوعاً وتتسع فيه مساحات الفئات الهشة في الهرم السكاني، وهذا الأمر يتطلب توسعة الجهد التنموي عن طريق تبني اتجاهات جديدة في السياسة الاجتماعية أي تطوير جهد الحكومة في العناية بالنسيج الاجتماعي الذي يؤسس مجتمع رعاية متماسك وبنية اجتماعية آمنة ومعافاة . (مصطفى، ٢٠١٦) ، وعلى الرغم من التحديات الجديدة التي عصفت بالمجتمع العراقي المتمثلة في تفشي كوفيد١٩ و الأزمة الاقتصادية التي نتج عنها الكثير من المشكلات الاجتماعية المستجدة وايقاظ المشكلات المتجذرة، فقد حاولت السياسة الاجتماعية في العراق الاستجابة لمثل هكذا تحديات ، إذ انطلقت أولاً من تحديد العلاقة بين الاطراف الفاعلة في المجتمع (الرسمية وغير الرسمية) مع التركيز على سمة المواطنة وتوكيد مبادئ المشاركة وتكافؤ الفرص ، مع العناية الخاصة بالفئات الهشة محدودة الدخل لتحسين أحوالهم المعيشية وتدعيم فرص الاستقرار الاجتماعي ، وذلك من خلال الارتقاء بخدمات التعليم والصحة وتوجيه الدعم لمستحقيه ، وتقديم الدعم النقدي المباشر لغير القادرين في اطار منظومة متكاملة لشبكات الامان الاجتماعي . (مصطفى، ٢٠١٦) .

ولقد قدمت منظومة الأمم المتحدة الانمائية استجابة سريعة و حلولا جديدة في مجال الحماية الاجتماعية والخدمات الاساسية للتكيف وتوسيع نطاق الخدمات في ستة مجالات وهي على النحو الآتي: (المتحدة، اطار الامم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد ١٩، ٢٠٢٠) :

١- زيادة توسيع نظام الحماية الاجتماعية المرنة والمناصرة للفقراء ، وذلك من خلال تصميم برامج التحول النقدي وتوسيعها وتنفيذها للتصدي للاثار الاقتصادية والاجتماعية لكوفيد ١٩ .

٢- الحفاظ على الخدمات التغذوية والتغذية الاساسية مع التركيز على الاطفال الرضع والاطفال الصغار والنساء والسكان الضعفاء بصورة خاصة .

٣- ضمان وجود خدمات المياة والصرف الصحي التي قد تتأثر بشدة بانخفاض قوى العمل .

٤- تأمين التعليم المستمر لجميع الاطفال والمراهقين ويفضل أن يكون ذلك في المدارس ، إذ تأثر ٩٠% من مجموع عدد أطفال المدارس في العالم تاثيراً مباشراً باغلاق المدراس من خلال تقديم الدعم لزيادة حجم التعليم الرقمي .

٥- دعم استمرارية الخدمات الاجتماعية وامكانية الوصول إلى الملاجئ لضمان استمرار خط الاستجابة الأول للاطفال والنساء والأسرالمعرضة لخطر العنف والايذاء والاستغلال والاهمال.

٦- دعم ضحايا العنف القائم على نوع الجنس من خلال ضمان الحفاظ على الخدمات الاساسية مثل الرعاية الصحية للأمومة وبرامج الصحة الانجابية الجنسية والخدمات المقدمة للناجين من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي .

الاستجابة في السياسات الاجتماعية غالبا ما تحدد الاستجابة ما يمكننا وما يجب علينا فعله لتقديم استجابة للجميع و تقليل تعرضنا للمخاطر في المستقبل من أجل بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبيلة والتغلب على التفاوتات الشديدة والنظامية التي يتعرض لها المجتمع ، مع الأخذ الحسبان أن تعزيز الاستجابة يضم ثلاث ركائز للعملية ، وهي : تقديم استجابة صحية وسعة النطاق ومنسقة وشاملة ، واعتماد سياسات تتصدى للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية وحقوق الانسان المدمرة للازمة ، وعملية شفاء تعيد البناء بشكل أفضل . (المتحدة، الاستجابة لكوفيد ١٩، ٢٠٢٠) .

خيارات الاستجابة: إن الهدف من السياسة الاجتماعية هو تعزيز رفاهية الانسان وتلبية احتياجاته في مجالات الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي والتشغيل لأفراد المجتمع كافة ، ولايمكن أن يتحقق كل ذلك إلا عن طريق تبني سياسات وبرامج وطنية لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفاقم الأزمات مع ضرورة توفير قدر أكبر من شبكات الأمان الاجتماعي للفئات المتضررة وغير المتضررة من خلال دعم تلك الشبكات بحزم من البرامج الممولة من الدولة بالدرجة الأولى والمنظمات غير الحكومية ، وفي العراق تُعد شبكة الحماية الاجتماعية الوطنية من أهم مكونات شبكات الأمان الاجتماعي التي بلغ عدد المشمولين فيها نحو (١,٤) مليون عائلة عام٢٠٢٠ ، إذ أدت شبكة الحماية الاجتماعية دوراً مهماً في استدامة الاستجابة والتخفيف عن كاهل الأسر الأشد فقراً ، أما على صعيد الأمن الغذائي فقد اسهمت البطاقة التموينية التي تشمل حالياً اكثر من (٩٠-٩٥%) من العدد الكلي لسكان العراق في تغطية الحاجات الاساسية للفقراء على الرغم من شحة الموارد المالية . (التخطيط، ٢٠٢٠) .

لقد تجسد الأداء الحكومي في دعم المتضررين عن طريق تقديم منحة شهرية زهيدة و متعثرة بمبلغ ثلاثين ألف دينار في ظل إجراءات التقييد بعد تفشي كوفيد ١٩ ، وقد

تركزت هذه المنح على العاملين في القطاع الموازي ، كما جرى تأجيل تسديد قروض صندوق الإسكان الحكومي وقروض البنك المركزي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة لثلاثة أشهر ، ولكن تبقى مثل هذه المبادرات غير متناسبة مع متطلبات الفئات الضعيفة لتلبية حاجاتهم عل الأمد البعيد ، كما اعتمدت شبكات الأمان الاجتماعي في العراق في ظل الأزمة الصحية مجموعة من الآليات الاساسية في تنفيذ برامجها في دعم الخدمات الاساسية أو برامج المساعدات (الصحة ، التعليم ، التغذية) أو المساعدات المادية والعينية للفئات شديدة الفقر والبرامج للفئات التي يمكن مساعدتها في الاندماج الاجتماعي بمساعدة من المنظمات غير الحكومية ، إذ أظهرت معطيات الواقع العراقي حالة من التماسك والتكافل والتضامن الاجتماعي لمواجهة التداعيات ولاسيما في مجالات الصحة والمعيشة (التخطيط، ٢٠٢٠) .

ليس هناك من جدل في أن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها الأزمات بمختلف اشكالها تؤثر في مجمل اوضاع السكان وتنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على جودة الحياة واستدامتها ، كما ان الاستجابة المجتمعية لتداعيات الأزمات وعدد المبادرات الانسانية التضامنية تعكس مقدار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ، ولقد تجسدت هذه الاستجابة بدور المنظمات غير الحكومية التي ساهمت خلال الجائحة في تقديم الرعاية والمساعدات و الاغاثة والبرامج التوعوية والوصول إلى المناطق التي تعاني من شح الموارد وصعوبة الوصول إليها . (التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة ، ٢٠٢١) .

النمو والسياسات الاجتماعية : إن تحسين الاوضاع الاجتماعية القائمة يتطلب تعزيز العلاقة بين النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية ، فالبلدان التي لا تعاني من فوارق كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفاعلية في الحد من الفقر اكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة مثل العراق ، وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والاثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضاً في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية ، كما يسهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو ، غير أن الأدوات الأساسية للسياسة الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة ، إذ لا تضمن الحكومات دائماً وصول الخدمات إلى كل فرد ، فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي ، ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع عن طريق تضافر الجهود بين القطاع العام والخاص ، فضلاً عن زيادة الأصول لصالح الفقراء من خلال زيادة الأنفاق العام على

الخدمات الأساسية وهي تحسن عمل مؤسسات الدولة ، لذا من الصعب جدا فصل السياسات الاجتماعية عن السياسات الاقتصادية لأنها تستخدم الأدوات نفسها وتلتقي على الأهداف عينها. (الانمائي، ٢٠١٣) .

إن تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية لابد أن يقوم على أساس ابتكار طرق وأساليب جديدة تساعد في توسيع نطاق التغطية للخدمات من دون التضحية بجودها ، فليس للفقراء بدائل عن القطاع العام ، أما الميسورون فيمكنهم الحصول على الخدمات من القطاع الخاص مقابل ثمن ، ولاسيما أن التحول من خلال التنمية يتطلب أن يشعر المواطنون جميعاً بأنهم معنيون بتحقيق أهداف المجتمع ، وهذا يؤكد الحاجة إلى نظم فعالة للحماية الاجتماعية تساعد الأفراد والجماعات في التحكم بالمخاطر التي تهدد رفاههم (الانمائي، ٢٠١٣) وأمنهم الانساني .

إن ادخال الابتكار في رسم وتصميم السياسات الاجتماعية يسهم في التصدي لمختلف التحديات الاجتماعية فضلاً عن مساهمته في تحديد الحلول المبتكرة عبر دمج العلوم الاجتماعية مع التكنولوجيا لضمان توفير حلول لمواجهة هذه التحديات الموجودة على أرض الواقع ، ومن ثم تسهل عملية الاستجابة في السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات والمتطلبات الحالية بطريقة مختلفة عن الطرق التقليدية بحيث تتناسب مع المتغيرات المجتمعية . (الهياس، ٢٠٢١) .

واقع الحال : لما كان الابتكار الاجتماعي يسعى بطريقة أو باخرى إلى اشباع الحاجات الانسانية على وفق حلول وبرامج عملية مبتكرة تحاكي طبيعة التحديات المجتمعية ،فعلى السياسات الاجتماعية في العراق ان تعمل وفقاً لهذا المنظور وتطبيقة عملياً ، لأن حجم التحديات والأزمات التي يواجهها المجتمع العراقي كثيرة وكبيرة ، ولاسيما أن الوضع الحالي وبوجود الأزمة المركبة لا يمكن تحمل المزيد من السياسات التقليدية والهشة التي قد لا تعود بالنفع لكثير من فئات المجتمع المختلفة ابتداءً من الطفولة حتى الشيخوخة ، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الآتي :

١- **الطفولة** : إن السياسات الاجتماعية الداعمة للطفولة في العراق تعاني من ضعف شديد لعدم قدرتها على التصدي للكثير من التحديات التي تواجه الطفل العراقي مثل التشرد ، والحرمان ، والنزوح ، والعنف ، والاتجار بالبشر ، والعمل المبكر الذي ينجم عنه في الكثير من الأحيان عدم الالتحاق بالمدارس ، كل هذه التحديات تدفعنا بطريقة أو باخرى إلى إعادة النظر بتصميم و تنفيذ البرامج الخاصة بهذه الفئة المهمة والمستضعفة والتوجه نحو الابتكار لايجاد جيل مبدع قادر ومتمكن على مواجهة التحديات .

٢- **النساء** : لو تمعنا قليلاً باوضاع النساء في العراق لوجدناهن يفتقرن لأبسط مقومات التمكين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،الأمر الذي يتطلب المزيد من السياسات المبتكرة التي من شأنها العمل على وصول النساء إلى بر الأمان بعيداً عن العنف والقصاء والتهميش .

٣- **الشباب** : إن نسبة الشباب في العراق تقدر بنحو (٦٨%) من اجمالي عدد السكان البالغ نحو(٤٠) مليون نسمة ، الأمر الذي يجعلنا نتوقف قليلاً عند السياسات الاجتماعية المقدمة لهذه الفئة التي يعاني أغلبها من تحديات اقتصادية تتمثل في تنامي معدلات البطالة في العراق مع عدم وجود سياسة تشغيل فاعلة تأخذ على عاتقها استيعاب هذه الفئة المنتجة والمعول عليها في البناء وإعادة البناء ، فضلاً عن تحديات أخرى لا تقل خطوة عن البطالة مثل ضعف الشعور بالمواطنة والهوية والانتماء .

٤- **المسنون** : تعاني فئة المسنين في العراق جملة من التحديات أهمها ضعف الخدمات الصحية المقدمة لهم في ظل تفشي الأمراض المزمنة والأوبئة ، فضلاً عن قلة أعداد الدور الإيوائية ، الأمر الذي يتطلب السعي الحثيث نحو تصميم برامج وسياسات مبتكرة لحماية المسنين في العراق

٥- **الفئات الهشة** : أفرزت الازمات والتحديات التي يعاني منها العراق الكثير من الفئات الهشة في المجتمع مثل النازحين والمهجرين وذوي الاحتياجات الخاصة والارامل والمطلقات ، الامر الذي اثقل كاهل السياسة الاجتماعية في العراق ولاسيما ان هذه السياسة مازلت تعتمد طرقها التقليدية في استيعاب حجم الازمات .

الجانب الميداني

خامساً : اجراءات البحث العلمية و المنهجية

١- **منهج البحث** : اعتمدت الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة .

٢- **نوع البحث** : هذا البحث هو من البحوث الوصفية التحليلية التي تهدف التعرف إلى واقع السياسات الاجتماعية في العراق في ظل التحديات الراهنة ، وكذلك السعي نحو تعزيز آليات الابتكار في رسم هذه السياسات التي تستخدمها الدولة في مواجهة التحديات و الازمات المجتمعية بهدف التحليل واستخلاص النتائج و تقديم التوصيات و المقترحات و الوسائل الفاعلة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الازمات على المستوى القريب و البعيد قدر الإمكان .

٣- **مجتمع البحث والعينة الاحصائية** : استناداً إلى طبيعة موضوع هذا البحث و أهدافه ، فقد اعتمدت عينة قصدية قوامها (١٠٠) مبحوث ، مكونة من مجموعة من الاساتذة الجامعيين المتخصصين بعلم الاجتماع في جامعات مدينة بغداد .

٤- **وسائل جمع البيانات** : جرى بناء مقياس يتعلق باليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق، إذ قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية كان الهدف منها التعرف إلى واقع السياسة الاجتماعية العراقية وأهمية آليات الابتكار بتصميم هذه السياسات ، ولقد جرى توجيه سؤال مفتوح إلى عينة قوامها (١٠) مبحوثين بواقع (٥) ذكور و (٥) إناث من التدريسيين في جامعات بغداد للإجابة عن السؤال الآتي :

(باعتقادك هل السياسة الاجتماعية في العراق قادرة على مواجهة التحديات الراهنة ؟ و هل هناك حاجة إلى آليات ابتكار برسم هذه السياسات لتعزيز دورها)

بعد الحصول على اجابات العينة الاستطلاعية ، جرى إعداد فقرات المقياس التي تكونت من محورين أساسيين تمثلا بالآتي :.

١- البيانات الاساسية ... بواقع (٣) فقرة .

٢- مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية العراقية ... بواقع (١٩) فقرة ، يقابلها أربعة بدائل للإجابة، وهي :(اتفق تماما ، اتفق ، لا اتفق ، لا اتفق مطلقا) .

سادساً : عرض بيانات البحث و تحليلها

١ : البيانات الاساسية

إن عرض البيانات الاساسية للمبحوثين يسهم في معرفة طبيعة عينة الدراسة و خصائصها الاساسية ، و هو من أهم العوامل التي تؤثر في نتائج الدراسة والتي في ضوئها يجري تقديم مجموعة من الحلول لمعالجة مشكلة الدراسة .

جدول (١) توزيع العينة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة
رجل	٥٥	%٥٥
امرأة	٤٥	%٤٥
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى بيانات النوع الاجتماعي لعينة الدراسة ، ولقد تبين أن هناك (٥٥) من المبحوثين و بنسبة (٥٥%) من الرجال ، و (٤٥) من المبحوثين و بنسبة (٤٥%) من النساء. فقد جرى توزيع الاستبيان على (١٠٠) مبحوث من الذكور و الإناث للتعرف إلى أهمية تعزيز آليات الابتكار في تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية في العراق .

جدول (٢) توزيع العينة بحسب عمر المبحوثين

الفئة العمرية	العدد	النسبة
٣٠-٣٩	٢٧	%٢٧
٤٠-٤٩	٣١	%٣١
٥٠-٥٩	٢٢	%٢٢
٦٠- فأكثر	٢٠	%٢٠
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير النتائج الخاصة بالتوزيع العمري للمبحوثين والموضحة في الجدول أعلاه إلى أن (٢٧) من المبحوثين و بنسبة (٢٧%) تتراوح أعمارهم بين (٣٠-٣٩) سنة ، في حين كان (٣١) مبحوثاً بواقع (٣١%) تتراوح أعمارهم من (٤٠-٤٩) سنة ، وهي تمثل أعلى نسبة ، فيما كان هناك (٢٢) من المبحوثين بواقع (٢٢%) تتراوح أعمارهم (٥٠-٥٩) سنة ، وأخيراً كان هناك (٢٠) مبحوثاً بواقع (٢٠%) تتراوح أعمارهم بين (٦٠-فاكثر) وهي تمثل أقل نسبة .

جدول (٣) توزيع العينة بحسب التحصيل العلمي للمبحوثين

التحصيل العلمي	العدد	النسبة
ماجستير	٤٢	%٤٢
دكتوراه	٥٨	%٥٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الدراسة الميدانية في الجدول أعلاه إلى مستوى التحصيل العلمي لافراد عينة الدراسة، ولقد ظهر أن عدد المبحوثين من حملة شهادة الماجستير (٤٢) مبحوثاً بواقع (٤٢%)، بينما بلغ عدد البحوثين في ضمن فئة حملة شهادة الدكتوراه (٥٨) مبحوثاً بواقع (٥٨%) وهي النسبة الأعلى بين المبحوثين.

جدول (٤)التكرارات والاوساط الحسابية والاهمية النسبية لفقرات مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق

ت	الفقرات	أتفق تماما		أتفق		لا أتفق		لا أتفق مطلقا		الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
١	قدمت السياسات الاجتماعية العراقية حلـــولا مبتكرة لمواجهة التحديات الراهنة .	0	%0	5	5%	76	76%	9	9%	2.18	0.92	62.6	12
٢	صممت السياسات الاجتماعية العراقية علـــى وفق برامج جديدة مبتكرة .	0	%0	18	18%	45	45%	37	37%	3.40	0.8	57	16
٣	ادخال التكنولوجيـــا الحديثـــة فـــي تصـــميم السياسات الاجتماعية يولد فـــرص للابتكـــار الاجتماعي.	67	67%	26	26%	7	7%	0	%0	2.43	0.8	78.6	5
٤	تعزيز العلاقة بين السياســـات الاجتماعيـــة والاقتصادية يولد فرص للابتكار الاجتماعي .	٧٤	%٧٤	٢٦	%٢٦	0	%0	0	%0	3.42	0.79	٨٦	1
٥	ارتفاع معدلات الفقر في العراق ولد فرصـــاً جديدة للابتكار الاجتماعي .	٠	%٠	٠	%٠	29	29%	71	71%	4.20	0.9	55	17
٦	للمضي نحو الابتكار الاجتماعي لابـــد مـــن تعزيز كل من العملية والانتاج علـــى وفـــق معياري الحداثة والتحسين	٢٧	%٢٧	٧٠	%٧٠	3		0	%0	3.77	0.7	73.5	7
٧	تحتاج عملية الابتكار الاجتماعي فهماً واقعياً للاحتياجات الجديدة للسكان التي لا يوفرهـــا السوق .	٧٣	%٧٣	٢٧	%٢٧	0	%0	0	%0	3.77	0.7	84.5	2

ت	الفقرات	أتفق تماما		أتفق		لا أتفق		لا أتفق مطلقا		الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
٨	يسهم الابتكار الاجتماعي في تعزيز التماسك المجتمعي عن طريق الحد من انعدام المساواة .	71	71%	29	29%	0	%0	0	%0	3.78	0.86	82.6	3
٩	قدمت السياسات الاجتماعية العراقية مبادرات مبتكرة تدعم عمل شبكات الامان الاجتماعي .	0	%0	10	10%	16	16%	74	74%	3.04	0.65	66.8	11
١٠	اسهم ارتفاع معدلات البطالة في العراق بابتكار آليات جديدة في تصميم السياسات الاجتماعية العراقية	0	%0	0	%0	29	29%	71	71%	3.64	0.91	54.8	18
١١	تبنت السياسات الاجتماعية العراقية حزمة من الاصلاحات لتعزيز عمليات الابتكار الاجتماعي.	٠	%٠	١٦	%١٦	28	28%	56	56%	2.8	0.79	59	15
١٢	قدمت السياسات الاجتماعية استثماراً جديداً في مجال التعليم لتعزيز الابتكار الاجتماعي .	٤	%٤	٥٣	%٥٣	27	27%	16	16%	3.44	0.72	70.6	9
١٣	الاستثمار في مجال الصحة يدعم عملية الابتكار الاجتماعي .	١٩	%١٩	٧٣	%٧٣	8	8%	0	%0	2.16	0.84	72.5	8
١٤	استجابت السياسات الاجتماعية للتحديات التي تواجه الطفولة في العراق .	٠	٠%	١٧	%١٧	50	50%	33	33%	3.20	0.94	60.1	13
١٥	اثرت السياسات الاجتماعية سلباً في واقع المسنين في العراق .	٢٧	%٢٧	٦٧	%٦٧	6	6%	0	%0	3.88	0,87	75	6

ت	الفقرات	أتفق تماما		أتفق		لا أتفق		لا أتفق مطلقا		الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
١٦	قدمت السياسات الاجتماعية حلولاً مبتكرة لتحديات الشباب العراقي .	0	%0	0	%0	27	27%	73	73%	3.78	0.86	52.6	19
١٧	عززت السياسات الاجتماعية برامجها التي تخص النساء في العراق.	19	19%	26	26%	40	40%	15	15%	3.04	0.65	59.8	14
١٨	أثرت السياسات الاجتماعية بطريقة ايجابية في تحسين اوضاع الفئات الهشة في العراق.	8	8%	23	23%	51	51%	18	18%	3.64	0.91	69.8	10
١٩	أثرت السياسات الاجتماعية العراقية سلباً في تحقيق أهداف التنمية والتنمية المستدامة	٦٩	%٦٩	٣١	%٣١	0	%0	0	%0	2.8	0.79	80	4

بينت نتائج جدول (٤)، اجابات المبحوثين عن أسئلة الدراسة الخاصة بآليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق ، ويمكن تلخيص هذه النتائج عن طريق عرض خمس فقرات ممن تتمتع بأعلى أهمية نسبية، وخمس فقرات ذات الأهمية النسبية المنخفضة و بحسب رتبة كل فقرة، وكما مبين في ادناه :.

الفقرات الخمس ذات الأهمية النسبية المرتفعة :

١- احتلت الفقرة (٤) ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص (تعزيز العلاقة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية يولد فرص للابتكار الاجتماعي) الرتبة الأولى ، بأهمية نسبية (٨٦) ووسط مرجح (٣,٤٢) و انحراف معياري (٠,٧٩) .

ووفقاً لهذه البيانات فان تقليص الفجوة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية من شأنه تعزيز العلاقة بين السياستين وبشكل يمكن أن ينتج عنه فرص جديدة للابتكار الاجتماعي، وذلك لأن كلتا السياستين تعتمد الواحدة على الاخرى لتحقيق أهدافها من خلال الآليات المتبعة في كل منها، ولاسيما أن تحسين وتطوير هذه الآليات ممكن أن يساهم في مواجهة الكثير من التحديات والازمات الاجتماعية ، فعلى سبيل المثال إن تعزيز كفاءة الانفاق الاجتماعي يمكن أن يكون عاملاً محفزاً ينتج عنه الكثير من الحلول لمشكلات الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي والخدمات والإسكان ، وهذا التصور يتفق كثيراً مع ما طرحه روبرت ميرتن الذي اكد فكرة التوازن و ضرورة التنظيم من خلال وجود ضبط تمارسه المستويات العليا الذي ينعكس بشكل كبير على ثبات السلوك داخل التنظيم .

٢- احتلت الفقرة (٧) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص :(تحتاج عملية الابتكار الاجتماعي فهماً واقعياً للاحتياجات الجديدة للسكان التي لا يوفرها السوق) الرتبة الثانية ، بأهمية نسبية (٨٤.٥) ووسط مرجح (٣,٧٧) وانحراف معياري (٠,٧) .

ووفقاً لهذه البيانات يمكن القول إن الخطوة الاولى والاساس لعملية الابتكار الاجتماعي هي الفهم الواقعي لاحتياجات السكان ولاسيما الاحتياجات الجديدة أو غير المتوافرة بفعل عمليات التغير والزيادة في عدد السكان ، ويمكن لعملية الابتكار أن تسهم بدرجة كبيرة في ايجاد الحلول لمثل هذه المشكلات أو الازمات وذلك عن طريق طرح منتج أو خدمة جديدة تنبع من احتياجات السكان مع الأخذ بالحسبان تحديد الاولويات لهذه الاحتياجات .

٣- احتلت الفقرة (٨) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص :(يسهم الابتكار الاجتماعي بتعزيز التماسك المجتمعي عن طريق الحد من

انعدام المساواة) الرتبة الثالثة ، بأهمية نسبية (٨٢.٦) ووسط مرجح (٣,٧٨) و انحراف معياري (٠,٨٦) .

نستدل من البيانات المذكورة آنفا أن عملية الابتكار الاجتماعي تسهم وبشكل فعال في تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق الحد من انعدام المساواة ، وذلك لأن الابتكار الاجتماعي يقوم على اساس فهم احتياجات الفقراء والمهمشين في المجتمع والسعي نحو اشباعها من خلال طرح منتجات و خدمات تستهدف هذه الفئات ، ويمكن أن يكون للابتكار الاجتماعي دور كبير في هذا المجال ولاسيما أن المجتمع العراقي يشهد ارتفاعاً في معدلات الفقر والبطالة والاقصاء والتهميش و تحديات التباين المكاني وغيرها من الأمور التي تحول دون تحقيق التماسك الاجتماعي .

٤- احتلت الفقرة (١٩) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص (اثرت السياسات الاجتماعية العراقية سلباً دون تحقيق أهداف التنمية والتنمية المستدامة) الرتبة الرابعة ، بأهمية نسبية (٨٠) ووسط مرجح (٢,٨) و انحراف معياري (٠,٧٩) .

تؤشر لنا نتيجة الفقرة أعلاه أن السياسات الاجتماعية في العراق اثرت وبشكل سلبي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك لأن أغلب برامج وآليات السياسات الاجتماعية المصممة لفئات المجتمع من مرحلة الطفولة إلى الشيخوخة لم تصمم وتنفذ على وفق حلول مبتكرة تسعى بشكل أو بآخر لتحسين مؤشرات التنمية والتنمية المستدامة ، ولاسيما في ظل عجز البنى المؤسسية بشكل عام والمؤسسات الاجتماعية بشكل خاص ،إذ ساهم وبدرجة كبيرة في تعثر ي مسارات التنمية في العراق ، وهذا التصور يتفق كثيراً مع رأي العالم روبرت ميرتن في فكرة (الخلل الوظيفي) الناجم عن فشل اجزاء النظام في تحقيق الاهداف ، فضلاً عن الضرر الناجم من بعض النظم الاجتماعية والتي تؤدي إلى نتائج سلبية تقود إلى الفشل في تحقيق رفاهية المجتمع .

٥- احتلت الفقرة (٣) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص :(إدخال التكنولوجيا الحديثة في تصميم السياسات الاجتماعية يولد فرص للابتكار الاجتماعي) الرتبة الخامسة ، بأهمية نسبية (٧٨.٦) ووسط مرجح (٢,٤٣) و انحراف معياري (٠,٨) .

نستدل من الفقرة أعلاه أن ادخال التكنولوجيا الحديثة في تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية يمكن أن يولد فرصاً للابتكار الاجتماعي الشامل للجميع ، وذلك لأن عمليات التحول الرقمي يمكن أن تختزل الزمان والمكان والقدرة على الوصول لجميع الفئات المستهدفة بشكل صحيح وسريع .

الفقرات الخمس ذات الرتب المنخفضة :

١- احتلت الفقرة (١١) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص :(تبنت السياسات الاجتماعية العراقية حزمة من الاصلاحات لتعزيز عمليات الابتكار الاجتماعي) الرتبة الخامسة عشر ، بأهمية نسبية (٥٩) ووسط مرجح (٢,٨) وانحراف معياري (٠,٧٩) .

تؤشر لنا نتيجة هذه الفقرة أنه على الرغم من تعاظم المشكلات والتحديات ذات الانتشار الواسع والمحدود في المجتمع العراقي إلا أن السياسات الاجتماعية العراقية لم تتبنَ إلا القليل من حزمة الاصلاحات لتعزيز عمليات الابتكار الاجتماعي ، وهذا لا يتناسب مع حجم التحديات والازمات المستمرة ، ولاسيما مع ارتفاع مؤشرات الفساد والمحاصصة وهشاشة البنى المؤسسية وعدم احترام القانون .

٢- احتلت الفقرة (٢) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص :(صممت السياسات الاجتماعية العراقية على وفق برامج جديدة مبتكرة) الرتبة السادسة عشر ، بأهمية نسبية (٥٧) ووسط مرجح (٣,٤٠) و انحراف معياري (٠,٨).

نستدل من نبيانات الفقرة أعلاه أن تصميم السياسات الاجتماعية في العراق لم يكن على وفق برامج وآليات جديدة و مبتكرة تاخذ بالحسبان حجم وأبعاد التحديات الراهنة والسعي نحو تحسين و تطوير البيئة الاجتماعية ، فضلاً عن انعدام تطبيق هذه الآليات بشكلها التقليدي والمحسن على أرض الواقع بشكل صحيح .

٣- احتلت الفقرة (٥) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص :(ارتفاع معدلات الفقر في العراق ولد فرصاً جديدة للابتكار الاجتماعي) الرتبة السابعة عشر ، بأهمية نسبية (٥٥) ووسط مرجح (٤,٢٠) و انحراف معياري (٠,٩).

إن فكرة الابتكار الاجتماعي والابتكار الشامل للجميع تقوم على أساس تحويل تحديات المجتمع مثل الفقر والبطالة إلى فرص مبتكرة نحو تحسين اوضاع هذه الفئات ، ولكن الذي حدث في العراق في ظل ارتفاع معدلات الفقر والفقر متعدد الابعاد ،أن السياسات العامة والسياسات الاجتماعية لم تأخذ على عاتقها تحويل هذه المشكلات إلى فرصة نحو ابتكار آليات وبرامج اجتماعية تحاكي واقع الفقراء والفئات المستضعفة ، وعلى الرغم من وجود مبادرات لتخفيف حجم وأضرار الازمة إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب ولم تقدم إلا الشي القليل أوحتى القليل جداً الذي لا يمكن الأفراد من سد حاجاتهم الاساسية وعيش حياة كريمة .

٤- احتلت الفقرة (١٠) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص :(اسهم ارتفاع معدلات البطالة في العراق بابتكار اليات جديدة في تصميم

السياسات الاجتماعية العراقية) الرتبة الثامنة عشر ، بأهمية نسبية (٥٤.٨) ووسط مرجح (٣,٦٤) و انحراف معياري (٠,٩١) .

إن ارتفاع معدلات البطالة في العراق شكلت أزمة متعددة الابعاد ألقت بظلالها على الكثير من فئات المجتمع ولاسيما فئة الشباب في ظل عجز السياسات الاجتماعية العراقية عن تقديم آليات و حلول مبتكرة تخفف من آثار الازمة ، ولاسيما البيانات الرسمية وغير الرسمية تؤكد ان القطاع العام يشهد ترهل وظيفي غير مسبوق بمعدل (٨) ملايين موظف ومتقاعد ، فضلاً عن وجود (١.٥) مليون مسجل في شبكة الحماية الاجتماعية ، مع ضعف وتذبذب قدرة القطاع الخاص على استيعاب العاطلين عن العمل ولاسيما فئة الخريجين .

٥- احتلت الفقرة (١٦) في ضمن مقياس آليات الابتكار والسياسات الاجتماعية في العراق التي تنص :(قدمت السياسات الاجتماعية حلولا مبتكرة لتحديات الشباب العراقي) الرتبة التاسعة عشر ، بأهمية نسبية (٥٢.٦) ووسط مرجح (٣,٧٨) و انحراف معياري (٠,٨٦) .

من المعلوم أن السياسات الاجتماعية في العراق ومنذ مدة زمنية طويلة لم تقدم حلولاً مبتكرة للصعوبات والتحديات التي تواجه الشباب العراقي التي نشهد الكثير منها اليوم ولاسيما ارتفاع معدلات البطالة ، وتشظي الهوية و ضعف قيم المواطنة ، والقلق المستمر نتيجة المستقبل المجهول ، فضلاً عن مشكلات السكن والخدمات الاساسية الضعيفة ، كل هذا وغيرة يؤشر لنا حقيقة مفادها لماذا عجزت السياسة الاجتماعية في العراق عن تقديم خيارات مقبولة للمشكلات والصعوبات التي تواجه حياة الكثير من الشباب في العراق ، وماهو الدور المستقبلي لهذه السياسات في ظل عجز المؤسسات الاخرى عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الشريحة المعول عليها في البناء والاعمار ، والتي تمثل اليوم اكثر من نصف السكان ولاسيما ونحن نعيش مرحلة الهبة الديمغرافية .

سابعا: الاستنتاجات

١- إن تقليص الفجوة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تنتج عنه فرص جديدة للابتكار الاجتماعي ،وذلك لان كلتا السياستين تعتمد الواحدة على الاخرى لتحقيق اهدافها من خلال الاليات المتبعة في كل منها ، مع الاخذ بالحسبان أن تحسين وتطوير هذه الاليات يمكن أن تسهم في القضاء على الكثير من المشكلات والازمات الاجتماعية.

٢- إن عملية الابتكار الاجتماعي تسهم وبشكل فعال في تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق الحد من انعدام المساواة ، وذلك لأن الابتكار الاجتماعي يقوم على أساس فهم احتياجات الفقراء والمستضعفين والمهمشين في المجتمع والسعي نحو اشباعها من خلال

طرح منتجات و خدمات تستهدف هذه الفئات ، ولاسيما أن المجتمع العراقي يشهد ارتفاعاً في معدلات الفقر والبطالة والاقصاء والتهميش و تحديات التباين المكاني ، فضلاً عن التحديات والازمات الاخرى التي تؤثر في التماسك الاجتماعي .

٣- إن بعض السياسات الاجتماعية في العراق اثرت بشكل سلبي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك لأن أغلب برامج واليات السياسات الاجتماعية المصممة لفئات المجتمع المختلفة من مرحلة الطفولة إلى الشيخوخة لم تصمم وتنفذ على وفق حلول مبتكرة تسعى بشكل أو بآخر لتحسين مؤشرات التنمية المستدامة ، مع الاخذ بالحسبان أن عجز البنى المؤسسية بشكل عام والمؤسسات الاجتماعية بشكل خاص أدى إلى تعثر واضح في مسارات التنمية في العراق .

٤- إن تصميم بعض السياسات الاجتماعية في العراق لم يكن على وفق برامج وآليات جديدة و مبتكرة تأخذ بالحسبان حجم وابعاد التحديات الراهنة التي فرضت نفسها بقوة على واقع الحياة في عالمنا المعاصر ، كما أنها لم تعمل جاهدة نحو تحسين و تطوير البيئة الاجتماعية ، فضلاً عن تعثر تطبيق هذه الآليات بشكلها التقليدي والمحسن على أرض الواقع بشكلها الصحيح .

٥- إن فكرة الابتكار الاجتماعي والابتكار الشامل للجميع تقوم على اساس تحويل تحديات المجتمع مثل الفقر والبطالة الى فرص مبتكرة نحو تحسين اوضاع هذه الفئات ، ولكن مع ذلك لم تحاول السياسات العامة بشكل عام والسياسة الاجتماعية على وجه التحديد الافادة من التطورات والتغيرات الجديدة لتحويل التحديات إلى فرصة نحو ابتكار اليات وبرامج اجتماعية تحاكي واقع الفقراء والفئات المستضعف ولاسيما في ظل ارتفاع معدلات الفقر متعدد الابعاد ، مع أننا لا ننكر وجود مبادرات لتخفيف حجم واضرار الازمة إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب ولم تقدم إلاالشي القليل و القليل جدا الذي لا يمكن الافراد من سد حاجاتهم الاساسية وعيش حياة كريمة .

٦- لم تستطع السياسات الاجتماعية في العراق تقديم آيات مبتكرة تدعم عمل شبكات الامان الاجتماعي وبرامج الشباب والنساء والطفولة والمسنين والفئات الهشة بهدف تحسين اوضاعهم القائمة ، وذلك بفعل ضعف قدرتها على ابتكار خيارات جديدة من شأنها ايجاد الحلول للمشكلات التي تعاني منها الشرائح الهشة في المجتمع العراقي .

ثامنا : التوصيات

١- وزارة التخطيط : ضرورة تبني اتجاهات حديثة تسعى بشكل أو بآخر إلى تعزيز آليات الابتكار الاجتماعي في تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تعنى بجميع فئات المجتمع ابتداء من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشيخوخة ، فضلاً عن ضرورة التركيز

على تكامل الادوار و تعزيزها بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني بهدف الوصول إلى أفضل نتائج ممكنة ولمسها على أرض الواقع .

٢- وزارة التربية والتعليم : تأكيد أهمية الابتكار الاجتماعي في السياسات الاجتماعية وعدها الطريق الأساس لمواجهة التحديات والأزمات الراهنة والحد من نتائجها السلبية عن طريق إجراء البحوث والدراسات واقامةالمؤتمرات والورش العلمية وتقديم النتائج إلى صانعي السياسات ومتخذي القرار .

٣- وزارة الصحة : ضرورة تبني اتجاهات وآليات جديدة في المؤسسات الصحية العامة تدعم وتعطي الأولوية للفئات الفقيرة والمستضعفة للحصول على الخدمات الصحية بشكل سليم .

٤- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية : ضرورة السعي نحو آليات وبرامج مبتكرة تدعم عمل شبكات الأمان الاجتماعي والبرامج الأخرى الموكلة الى الوزارة من خلال تأكيد تكامل العمل مع المؤسسات الأخرى وتعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

المصادر والمراجع

١- أحمد عبد الفتاح ناجي. (٢٠١٢). سياسة الرعاية الاجتماعية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

٢- الامم المتحدة. (٢٠٠٧). السياسة الاجتماعية. ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة.

٣- الامم المتحدة. (٢٠١٣). تعزيز الابتكار والابداع من اجل التغير الاجتماعي . الامم المتحدة .

٤- الامم المتحدة. (٢٠٢٠). اطار الامم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد ١٩. الامم المتحدة.

٥- السيد محمد الحسيني. (١٩٧٥). النظرية الاجتماعية و دراسة التنظيم. مصر: دار المعارف.

٦- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا. (٢٠٠٨). السياسة الاجتماعية من المفهوم الى الممارسة. التقرير الثاني .

٧- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (٢٠٠٢). تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية. الامم المتحدة.

٨- ايزابيل اورتيز. (٢٠٠٧). السياسة الاجتماعية. الامم المتحدة: ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالامم المتحدة.

٩- برنامج الامم المتحدة الانمائي. (٢٠١٣). تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ نهضة الجنوب.

١٠- دعاء العتوم. (٢٠٢١). ما هو الابتكار الاجتماعي . تم الاسترداد من www.e3arabi.com.

١١- سامي مصطفى كمال. (٢٠١٤). حتمية التخطيط الاجتماعي رؤية لتحقيق اهداف التنمية. مصر: المكتب الجامعي الحديث .

١٢- طلعت ابراهيم لطفي. (١٩٩٨). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (المجلد ١). القاهرة: دار غريب.

١٣- عدنان ياسين مصطفى. (٢٠١٦). التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين. عمان: دار امجد للطباعة والنشر.

١٤- غياث هواري. (٢٠١٨). الابتكار الاجتماعي .

١٥- فاطمة الغريري. (٢٠٢٠). الابتكار الاجتماعي . www.rattibha.com.

١٦- فريد النجار. (١٩٩٨). ادارة الاعمال الاقتصادية و العالمية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

١٧- كريم محمد حمزة. (٢٠١٥). نظريات علم الاجتماع مقدمة تعريفية. بيروت: مكتبة البصائر.

١٨- ليلى الهياس. (٢٠٢١). امكانات الابتكار الاجتماعي لمواجهة تحديات الواقع . الامارات: موقع الوطن.

١٩- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، لجنة الاستثمار و المشاريع و التنمية. (٢٠١٤). تسخير ادوات سياسة الابتكار من اجل التنمية الشاملة للجميع . الدورة ٦، (الصفحات ٤-٥-٦). جنيف.

٢٠- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. (٢٠١٤). تسخير ادوات سياسة الابتكار من اجل التنمية. جنيف: لجنة الاستثمار والمشاريع والتنية.

٢١- وزارة التخطيط. (٢٠٢٠). وثيقة الاستجابة وخطة التافي لتداعيات كوفيد١٩. بغداد.

٢٢- وزارة التخطيط. (٢٠٢١). التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة .

٢٣- ويكوبيديا. (٢٠٢١). ابتكار اجتماعي .